ثانياً: فلسطين وتقرير المصير

اذا كانت الشعوب تتمتّع بحق تقرير مصيرها في حالة تمتّعها بالقدرة على حكم نفسها بنفسها، فان الشعب الفلسطيني، الذي وصل الى هذه المرحلة مع نهاية الحرب العالمية الاولى، قد حُرم من هذا الحق بأبشع الوسائل والأساليب التي تمثّلت بتصريح بلفور في العام ١٩١٧؛ ثمّ دمج هذا التصريح بصك الانتداب على فلسطين؛ ثمّ ممارسات الانتداب البريطاني في تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين، ممّا أدّى الى اشتعال الثورات التي رفضت هجرة اليهود، ونادت بالاستقلال وحق تقرير المصير في السنوات ١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٩ و١٩٣٣ و١٩٣٦. وقد أوردت اللجان التي عُيّنت للتحقيق في أسباب هذه الثورات إشارات متواترة، ولكن في عبارات متفاوتة، الى انكار تقرير المصير للشعب الفلسطيني بوصفه سبباً رئيساً لهذه الثورات. غير ان تقرير المصير، الذي لم يكن قد تجاوز القاعدة العرفية آنذاك، والذي تنكّرت له عصبة الأمم حتى في عهدها، تسهيلاً لسيطرة الدول المنتصرة على أكبر قدر ممكن من مناطق العالم، قد ضاعفت الامعان في التنكّر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتنفيذ المخطط الصهيوني ـ الاستعماري في اقامة «الوطن اليهودي» في فلسطين. ولقد كانت الفترة ما بين الحرب العالمية الاولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية مظلمة، بل حالكة الظلام في ما يتعلّق بحق تقرير المصير للشعوب عامّة، وللشعب الفلسطيني، بشكل خاص.

ثالثاً: الامم المتحدة وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

أوردت الجمعية العامّة وأكدت ارادتها بمبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بقرارات بلغت سبعة وثلاثين قراراً على مدى السنوات الممتدة من العام ١٩٤٧ وحتى العام ١٩٩٠؛ كما فعلت ذلك من خلال اثنين وأربعين قراراً ما بين العام ١٩٤٩ و١٩٩٠، في ما يتعلّق بحق العودة للفلسطينيين الى وطنهم وممتلكاتهم التي طردوا منها بالقوة منذ العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧. وسنتحدث هنا عن بعض القرارات فقط التي تشكّل أهمية معيّنة أو مفاصل بارزة في مسيرة المجتمع الدولي بالنسبة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، دون ان نلجأ الى تكرار القرارات التي تؤكدها الجمعية العامة في كل دورة من دوراتها بهذا الشأن. والقرار الأبرز، هنا، هو القرار الرقم ١٨١، الذي أكد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وخوّله باقامة دولته العربية المستقلة في فلسطين تعبيراً عملياً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

القرار الرقم ١٨١ (خطة التقسيم): يكتسي القرار الرقم ١٨١، الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، أهمية خاصة، نظراً الى انه تضمّن التوصية باقامة دولتين في فلسطين؛ وهو الذي طلب من شعبنا الفلسطيني ممارسة سيادته في اقامة دولته العربية في فلسطين الى جانب الدولة العبرية. ونظراً الى أسباب موضوعية آنذاك لم يفعل شعبنا ما خوّله القرار المذكور به، في حين استند الصهيونيون الى أحكامه وأنشأوا اسرائيل بناء عليه. وبسبب غياب الدولة الفلسطينية العربية، ولطبيعة اسرائيل التوسّعية، استولت اسرائيل على أراضي الدولة الفلسطينية فيما بعد. ولذلك، فان القرار الرقم ١٨١ هو القرار الوحيد الذي يتضمّن حدوداً قانونية للدولتين، من وجهة نظر القانون الدولي؛ وبالتالي، هو القرار ذاته الذي لا يجيز لاسرائيل التوسّع الى ما هو أبعد من الحدود التي رسمها قرار التقسيم الرقم ١٨١، كما فعلت اسرائيل، وما زالت تفعل، منذ قيامها وحتى الآن. وان ما اغتصبته اسرائيل من أراضٍ أبعد من تلك الحدود، وما سمّي، فيما بعد، بخطوط الهدنة